العواصف الثلجية تتلف مشاتل التبغ بطرطوس

شاهين لـ«الوطن»: خاطبنا إدارة صندوق الكوارث الطبيعية ونأمل خيراً

طرطوس- هيثم يحيى محمد

ما تزال آثار وتداعيات العواصف الثلجية التي تعرض لها ريف محافظة طرطوس هذا الشتاء ترخي بظلالها السوداء على الكثير من المواطنين وبالأخص الفلاحون بسبب ما لحق بهم من أضرار جسيمة جراء هذه العواصف.

وتلقت «الوطن» شكوى من أبناء قرى برمانة المشايخ في ريف طرطوس تمنوا أن تصل إلى المعنيين المسؤولين عن موضوع تعويضات الكوارث الطبيعية وما يخص صندوق التخفيف من آثار هذه الكوارث أسوة ببقية المزارعين في الساحل الذين تضرروا من موجات الصقيع والعواصف مثل البيوت المحمية وغيرها.

يقول أصحاب الشكوى: نحن أبناء قرية عين الجوز وبلدة الرقمة بكل قراها اليوم وبعد موجات الصقيع والعواصف الثلجية التي مضت وخلال اليومين الماضيين تعرضت معظم مشاتل التبغ المزروعة لموسمنا الحالي لموجة صقيع حادة أدت إلى تلفها بشكل شبه كامل وبنسبه تزيد عن ثمانين بالمئة عند الأكثرية وبنسب متفاوتة عند البعض الآخر حسب الارتفاع والمنطقة، علماً أننا قمنا بأخذ تدابير الحيطة من تغطيه للمشاتل بشوادر أو حتى حصائر وأغطية منازل وبطانيات وغيرها، إلا أننا لم نأخذ النتيجة المرجوة وضاع تعب نحو ثلاثة أشهر من العناية بهذه الشتول، علماً أن معظم مزارعي المنطقة يزرعون مشاتلهم في الربع الأول من الشهر الأول ليتم تجهيزها إلى مثل هذه الفترة وبداية الشهر الرابع لزراعتها وشتلها.

وأشاروا إلى أن التكاليف اليوم كبيرة من نايلون إلى سماد عضوي إلى سماد وأدوية زراعية متمنين من مؤسسه التبغ أو مديرية الزراعة دراسة الأوضاع وإحصاء الضرر، وقالوا: ربما يتم تعويضنا أسوة ببقية المزارعين لأن موسم التبغ لدينا هو المورد الأساسي والموسم الوحيد لمنطقتنا أو لعلهم يقومون بتسجيل أسماء المتضررين ويقومون بتوزيع شتول من وحدات الزراعة أو الإرشاديات أو غيرها ولو بثمنها.

وأكدوا أن هذه الشكوى عامة وتخص شريحة كبيره جداً مشيرين إلى أن المنطقة ذاتها تعرضت لموجة ثلج حطمت ودمرت أشجار الزيتون خاصة في قريه عين الجوز بشكل كبير ولا يوجد سؤال ولا إحصاء ولا أي بوادر إحصاء للأضرار.

وختموا بالقول: إذا كان من الصعب أن يعوضوا لنا مادياً فنحن نأمل أن يؤمنوا لنا شتولاً من الزراعة ولو بثمنها، لأن من المستحيل لو زرعنا بذوراً جديدة أن تلحق الموسم لأنها تحتاج لشهرين أو ثلاثة وعندها يكون انتهى موعد زراعة الموسم وخسرنا كل شيء.

رئيس دائرة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية بطرطوس حيدر شاهين قال رداً على هذه الشكوى: فيما يخص أهلنا أصحاب مشاتل التبغ تم إبلاغ الإدارة العامة للصندوق في وزارة الزراعة والاهتمام كبير نظراً لأن هذه المشاتل أساس الموسم القادم وتشكل الدخل الأساسي لتلك المناطق، وأضاف: لكن كما تعلمون ويعلم الجميع أن التعويض في الصندوق له قوانين وشروط لا نستطيع تجاوزها وأهم هذه الشروط هو التعويض على الإنتاج وليس على الشتول ومع ذلك خاطبنا الإدارة العامة ونأمل خيراً.

أجرة الساعة ١٠٠ ليرة

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: سكان الشوارع المستثمرة مستثنون من الأجرة ومواقفهم مجانية

حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عدة شكاوى من مواطنين في مدينة حمص تتحدث بالمجمل عن عدم تمكنهم من ركن سياراتهم بالقرب من بعض الدوائر الحكومية الموجودة في مركز المدينة من دون دفع قيمة وقوفهم لكونها مأجورة، ولاسيما أن البعض منهم يراجعون هذه الدوائر بشكل يومي وبالتالي يتحملون نفقات مالية يومية تشكل عبئاً عليهم، علاوة على أن بعض المواطنين قد يضطرون لإيقاف سياراتهم لمدة قد لا تتعدى ١٠ دقائق إلا أنهم مرغمون على دفع أجرة الموقف عن ساعة كاملة.

وأشارت بعض الشكاوى التي وصلت من عدد آخر من المواطنين القاطنين في الشوارع التي فيها مواقف مأجورة إلى عدم تمكنهم بمعظم الأوقات من ركن سياراتهم أمام منازلهم إما لكون هذه المواقف التي تقع أمام منازلهم تكون مشغولة وإما لاضطرارهم لدفع أجور مالية للمستثمرين مقابل وقوفهم في مواقع قريب من منازلهم.

من جهته أكد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أن الأهالي القاطنين في الشوارع المستثمرة مستثنون من أجرة المواقف المأجورة ويتم منحهم مواقف مجانية وتزويدهم ببطاقات تعريفية، منوهاً بأن أصحاب المكاتب والمحال التجارية في تلك الشوارع لهم أيضاً سعر تفضيلي، لافتاً إلى أنه في حال أي شكوى من المواطنين حول ذلك يتم العمل على معالجتها على الفور ككتل الشكوى المقدمة من سكان شارع حافظ إبراهيم الذي يتضمن مواقف مأجورة حيث تمت معالجة الشكوى ومنح السكان القاطنين بالشوارع مواقف مجانية وتم حصر المواقف المأجورة على أحد المسارين واتجاه واحد.

وأشار البواب إلى أن هدف خدمة المواقف المأجورة للسيارات ليس مادياً فقط وإنما الهدف التقليل من الازدحام وتنظيم شوارع المدينة وحركة السير وعدم عرقلتها وخاصة في أوقات الذروة وإظهار مركز المدينة بمظهر حضاري، لافتاً إلى أن أجرة وقوف السيارة في هذه المواقف زهيدة جداً وتعتبر حمص الأقل أجراً بذلك بين باقي المحافظات، مبيناً أن تكلفة وقوف السيارة في تلك المواقف ١٠٠ ليرة للساعة الأولى و٥٠ ليرة لكل ساعة إضافية، موضحاً أن استثمار المواقف يبدأ من الساعة التاسعة صباحاً حتى التاسعة مساءً ما عدا أيام الجمعة والسبت وجميع العطل الرسمية والأعياد فتكون مجانية.

بدورها بينت مدير الأملاك في مجلس المدينة إلهام شبيب لـ«الوطن» أنه تم اختيار الشوارع المستثمرة بناءً على عناية ودراسة، مبينة أنه تم تحديد حوالي ٤٩٤ موقفاً في ٦ شوارع رئيسية هي (القوتلي، أبو العلاء المعري، هاشم الأتاسي، حافظ إبراهيم، عبد الحميد الدروبي، الديلمان) بقيمة عقدية تبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية سنوياً، ونحو ٣٥٠ موقفاً في كل من ساحة المحافظة وساحة الأندلس خلف مجلس المدينة بقيمة عقدية تبلغ حوالي ١٥ مليون ليرة سورية سنوياً، إضافة لنحو ١٩٠ موقفاً في الساحة المقابلة للقصر العدلي بحي الوعر بقيمة عقدية تبلغ ١٩ مليون ليرة سورية.

ولفتت إلى أن إجمالي عدد المواقف المأجورة في المدينة يزيد على ألف موقف ويبلغ إجمالي إيرادات عقود هذه المواقف حوالي ٦٠ مليون ليرة سورية سنوياً، ما ينعكس ريعها المادي على الخدمات التي يقدمها مجلس المدينة بشكل عام.

وأكدت شبيب على أن الشوارع المستثمرة المأجورة لا تشكل ٥ بالمئة من إجمالي عدد شوارع مركز المدينة، مشيرة إلى أن كل الشوارع الفرعية المحيطة بالشوارع المستثمرة وجميع المحاور الرئيسية بالمدينة مجانية ويإمكان أي مواطن لا يرغب في إيقاف سيارته ضمن المواقف المأجورة ركن سيارته بها من دون أن يتحمل أي أجور أو نقلة بشرط ألا يقف في مكان ممنوع من الوقوف أو فوق الرصيف.

وأوضحت أنه يتم توجيه المستثمرين ولجان الإشراف في مجلس المدينة على الدوام بضرورة ألا يسيبوا أي إزعاج للمواطنين لكونهم على احتكاك مباشر معهم بشكل يومي وعدم الإساءة لهم، مؤكدة أنه توجد التزامات على المستثمرين باختيار عمال ذوي سيرة حسنة ولديهم اللياقة بالتعامل ويحق لمجلس المدينة التدخل في حال أي شكوى على أي عامل والطلب بصرفه وإيجاد البديل.

> مدير الأملاك: ألف موقف مأجور في المدينة يإيراد ٦٠ مليون ليرة سنوياً

حتى «ريكارات» الصرف الصحي لم تسلم من السرقة بدمشق

مصدر لـ«الوطن»: كيلو الحديد الفونت يباع بـ٣ آلاف ليرة ونشهد يومياً سرقة ٥ أغطية

غراوي لـ«الوطن»: من غير الممكن وضع قفل لكل «ريكار» ويتعذر تركيب أغطية بلاستيكية

مصدر في الاتصالات: منذ بداية العام سرقة «كابلات هاتف» في ٤ أحياء بدمشق وريفها

فادي بك الشريف

كشف مصدر في محافظة دمشق لـ«الوطن» عن سرقات يومية تطول أغطية ريكارات الصرف الصحي بما فيه فك القاعدة بالكامل للمتاجرة فيها وبيعها في الأسواق بتكاليف كبيرة وصلت إلى ٣٥٠ ألف ليرة، مؤكداً أن وزن المطرية بالكامل يصل إلى ١٨٠ كيلو.

وبين المصدر أن القاعدة بالكامل تكلف المحافظة نصف مليون ليرة، وخاصة أن كيلو الفونت الحديد يقدر بـ٣ آلاف ليرة حالياً، بالتالي هناك استفادة كبيرة من حالات السرقة التي انتشرت خلال الفترة الأخيرة بواقع ٤ إلى ٥ أغطية يومياً، مضيفاً: هناك قاعدة كاملة تم تركيب بديل عنها بعد سرقتها، ليعاد سرقتها مجدداً.

وأكد المصدر أنه لا يمكن على الإطلاق إجراء عملية لحام للريكار على الإطلاق، مبيناً أن الحل الوحيد هو تعزيز الرقابة والتشديد في ضبط المحال التي تشتري هذه الريكارات والمتاجرة فيها.

وبين المصدر أن السرقات والمتاجرة لم تقف عند عملية الأمر، بل تعدتها لتزايد حالات سرقة الكابلات النحاسية في العديد من المناطق، لغاية المتاجرة بها في السوق وبيعها بأسعار كبيرة نتيجة الظروف الراهنة، مع الإشارة إلى أن السرقات تتم عبر أشخاص لديهم المعرفة الكاملة بآلية فك هذه الكابلات وخاصة أن هذه العملية تشكل خطورة على الحياة.

هذا وطالت السرقات كابلات الهاتف، ليؤدي ذلك إلى انقطاع خدمة الاتصالات عن آلاف المشتركين في عدد من أحياء دمشق وريفها، كان آخرها سرقة الكابلات المغذية لمنطقة التضامن التابعة لمركز اليرموك، وقبلها سرقة كابلات نحاسية مغذية لمنطقة السيدة زينب، وسرقة للكابلات المغذية لبلودان ومضايا، علماً أن هذه السرقات تكبد السورية للاتصالات تكاليف كبيرة نظراً لارتفاع تكاليف توريد المواد.

وفي السياق، بين عضو المكتب التنفيذي مازن غراوي، أن هناك انتشاراً لسرقة أغطية الريكارات «الفونت»، علماً أن أسعارها مرتفعة.

وقال الغراوي لم تكن هذه السرقة تحدث بكثرة في دمشق مقارنة بما يحدث حالياً، مبيناً أنه لا يمكن تركيب أغطية بلاستيكية أو الفيبرجلاس نظراً لعدم تحملها ما يؤدي إلى كسرها، وبالتالي لا بديل عن الحديد الفونت.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أهمية التدقيق والتشدد على أي شاحنة أو سيارة تحوي حمولات هذا النوع من المواد «كابلات أو أغطية مطريات» مع التدقيق بالفواتير الخاصة بها، مضيفاً: من غير الممكن وضع قفل لكل ريكار وخاصة أنه يسرق مع قاعدته بالكامل، ولا حل إلا بالرقابة.

وأضاف: لم نكن نسمع سابقاً عن وجود سرقة للريكارات، لكن سرقة الكابلات النحاسية كانت منتشرة في الأماكن النائية وتزايدت خلال السنوات الأخيرة، ذاكراً بالقول: نتمنى من أي مواطن لحظ أي حالة تعد بالسرقة ألا يتردد بالإعلام عنها.

بينما أشار مصدر في المؤسسة السورية للاتصالات لـ«الوطن» إلى الأعباء الكبيرة التي تسببها سرقة الكابلات، ما يؤدي إلى انقطاع الخدمة عن المشتركين، مؤكداً استنفار الكادر الفني العامل إلى إعادة إصلاحها خلال ساعات أو في اليوم الثاني ضمن فترة قياسية، ناهيك عن الأضرار المادية الكبيرة لـزوم عملية الإصلاح وإعادة الأمر إلى ما كان عليه بجهود الكوادر العاملة في المؤسسة.

يشار إلى أن أحياء في ريف دمشق تعرضت أيضاً لتعديات على الشبكة الكهربائية وذلك في أغلب الأقسام الكهربائية حسب تأكيد مؤسسة الكهرباء في المحافظة لتشهد سرقة بارات نحاسية وأكبال الارتباط النازلة من أعلى المحولة إلى اللوحة إضافة إلى سرقة أمراس على مسافات، علماً أن قيمة هذه السرقات تتجاوز مئات الملايين، خاصة أن كيلو النحاس يصل سعره إلى ٦٠ ألف ليرة.

أزمة نقل غير معهودة في حلب

ارتفاع أسعار المازوت الحر يعيد تجزئة خطوط الميكرو باصات في حلب

حلب- خالد زنكلو

أعاد ارتفاع أسعار المازوت الحر في أسواق حلب السيرة الأولى للميكروباصات أو السرافيس العاملة ضمن خطوط المدينة التي تجزأت من جديد إلى خطين أو ثلاثة خطوط للواحد منها بذريعة شح وغلاء المادة واستجرارها من السوق الموازية.

وتشهد أسواق حلب نقصاً في المحروقات بعد خفض حصص المحافظة منها، حيث حلق سعر المازوت غير المدعوم من ٢٥٠٠ ليرة سورية إلى ٤٥٠٠ ليرة لليتر الواحد، على خلفية نقص كميات المشتق النفطي الذي لم يعد يسد حاجة السوق المتعطشة إليه.

وتلعب مولدات الأمبير، التي يتطلب تشغيلها باستمرار، دوراً كبيراً في زيادة حجم الطلب على مازوت السوق السوداء، وبالتالي، على استقرار عمل وسائط النقل العامة التي تعتمد على المادة بسبب نقص مخصصاتها اللازمة لأداء عملها كما هو مطلوب منها.

وعزا سائقو سرافيس ضمن مدينة حلب أزمة النقل، التي تفاقمت أخيراً بشكل لافت، لـ«الوطن» إلى نقص المازوت المستجر إلى حلب وتضاعف سعره في السوق السوداء، الأمر الذي دفعهم إلى تجزئة خطوط سيرهم المخصصة لهم في ظل تراجع الرقابة عليهم وعدم إتيان الشكاوى بحقهم بنتائج مرضية.

وطالب أصحاب سرافيس بإعادة مخصصات المحافظة من المازوت المخصص لهم إلى سابق عهدها لتحسين واقع النقل الداخلي «وإلا فنحن مضطرون إلى تقسيم خطوط سيرنا الطويلة إلى أكثر من خط أو تغييرها إلى الخطوط القصيرة أو التوقف عن العمل، لأننا نشتري معظم حاجتنا الفعلية من المازوت من السوق السوداء الملتهبة أسعارها في الوقت الحالي»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».

ويمكن ملاحظة تعثر حال النقل داخل المدينة بشكل جلي في مواقع محددة يكثر فيها الأشخاص الذين ينتظرون وسيلة نقل تقلهم إلى مقصدهم، سواء الميكرو باصات أم باصات النقل الداخلي التي لا تفي بالطلب المزائد عليها من الركاب، وخصوصاً في ساحة الجامعة وعند مستديرات عمر أبو ريشة والعمارة والصخرة ونهاية شارع أدونيس من جهة حي الفيض، إضافة إلى محلة باب جنين حيث منطلق الكثير من خطوط السرافيس والباصات إلى أحياء المدينة الغربية.

واشتكى طلاب في جامعة حلب لـ«الوطن» من تراجع أعداد السرافيس التي تنقلهم من أحياء إقامتهم إلى ساحة الجامعة أو مستديرتي العمارة والصخرة على مقربة من كلياتهم أو معاهدهم «مما يضطرنا إلى ركوب التكسي ودفع تعرفة مضاعفة على تسعيرة العداد بحجة نقص البنزين وشرائه من السوق السوداء، أو تقاسم أجرة الركوب بين أكثر من طالب أو التأخر على مواعيد محاضراتنا أو امتحاناتنا»، كما يقول أحد طلاب كلية الآداب لـ«الوطن»، الذي دعا باسم زملائه الجهات المعنية إلى تشديد الرقابة على عمل وسائل النقل العامة.

وبيّن ركاب على خطوط صلاح الدين والأعظمية وهنانو والحمدانية وحلب الجديدة، إضافة إلى خطي الدائري الشمالي والدائري الجنوبي اللذين يصلان ساحة جامعة حلب بالعديد من أحياء شرق المدينة ولمسافة طويلة، أن معظم السرافيس لا تصل إلى نهاية خطوطها المقررة لها بل تقسمها إلى خطين أو أكثر، الأمر الذي يرغمهم على دفع تسعيرة مضاعفة عدا مشقة الانتظار طويلاً في ظل تناقص عدد السرافيس في جميع خطوطها.

ومن شأن الإسراع في اعتماد التجهيزات الإلكترونية المتوافرة لدى الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات (السورية للشبكات) للإفادة منها في مراقبة عمل وسائط النقل العامة وتحديد كمية المحروقات المستخدمة والمسافات المقطوعة ومراقبة السرعات، وفق ما أقرته لجنة نقل الركاب المشترك في محافظة حلب أخيراً، وضبط عمل وسائل النقل تلك وقطع الحجة على غير الملتزمين بعملهم.

وكان عدد البطاقات الإلكترونية التي جرى إيقافها على عدد من الخطوط، وصل في ٦ كانون الثاني الماضي إلى ٩٩٠٣ بطاقة، نتيجة عدم الالتزام على خطوط السير المحددة لها، على حين جرى فك حرمان ١٩٨٠ بطاقة ممن تعهد أصحابها بالعمل على الخطوط.

وسبق للجنة نقل الركاب المشترك بحلب أن أوقفت في ١٢ كانون الثاني الفائت، البطاقات الإلكترونية لأكثر من ١٠٠٠ آلية عامة وتلك العاملة على جميع الخطوط الداخلية والخارجية والقطرية، التي لم يستلم أصحابها بطاقة تعبئة المحروقات التي جرى تنظيمها من نقابة النقل البري ومديرية النقل لحين تسوية أوضاعها، وذلك بالتنسيق بين النقابة و«سادكوب» وشركة «تكامل».